

"حصيلة 2023"

غزة سيدة المشهد الفلسطيني في ظل هجمة حرب الاحتلال الإسرائيلي عليها وتسارع الاستيطان وعنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة

23 كانون أول 2023

مقدمة،

في العادة، يعتبر عيد الميلاد المجيد وقتا للاحتفال حيث يحمل رسائل الأمل والفرح للعالم بشكل عام. ومع ذلك، هذا ليس الحال هنا في فلسطين المحتلة، حيث تظهر الصور والتقارير القادمة من قطاع غزة المحاصر دمارا هائلا وجرائم قتل جماعية ارتكبتها الطيران الحربي الإسرائيلي. في حين، فشل المجتمع الدولي في وقف الحرب الإسرائيلية المسعورة على قطاع غزة، ولم يتمكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من إصدار قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار بسبب الفيتو الأمريكي. وحتى الآن، قتل أكثر من 20 ألف فلسطيني، بما في ذلك أكثر من 8000 طفل و6200 امرأة، وأكثر من 20 ألفا لا يزالون مفقودين تحت أنقاض منازلهم التي قصفتها الطائرات الحربية الإسرائيلية هذا بالإضافة الى ما يزيد عن 53,000 جريحا. كما طالت الحرب الإسرائيلية البنية التحتية في القطاع الامر الذي أدى الى تدمير أكثر من 308,000 وحدة سكنية، منها 52,000 مدمرة بالكامل وأكثر من 253,000 وحدة مدمرة جزئيا.

وتصل المساعدات الإنسانية بصعوبة إلى قطاع غزة المحاصر بسبب الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المشددة على دخول هذه المساعدات في محاولة منها لاستغلال الوضع الإنساني للضغط على الوضع السياسي في القطاع. كما يتم تهجير نحو 2 مليون غزي إلى جنوب قطاع غزة بشكل قسري، حيث يعيشون في خيام تحت ظروف قاسية للغاية بعد أن دمرت منازلهم بالكامل بسبب القصف الإسرائيلي الهجمي حيث فقد 308 ألف أسرة فلسطينية منازلها جراء القصف الإسرائيلي. كما تعرضت مستشفيات قطاع غزة وكذلك المدارس والمساجد

والكنائس والمقرات الحكومية والمباني العامة والشوارع ومحطات تحلية المياه ومحطات الصرف الصحي للاستهداف الإسرائيلي المباشر.

وتستهدف دولة الاحتلال الإسرائيلي أيضا البنية التحتية في قطاع غزة بفضل تزويد الولايات المتحدة الأمريكية المستمر بالأسلحة والذخائر، مما يجعل الولايات المتحدة شريكا في جريمة الإبادة التي ترتكبها دولة الاحتلال في قطاع غزة المحاصر. أما عن الضفة الغربية المحتلة، فقد زادت إسرائيل من عدد الحواجز العسكرية على الطرقات ومداخل البلدات والقرى الفلسطينية وفصلت بين المحافظات الفلسطينية وحولت الضفة الغربية إلى أكثر من 35 معزلا. كما زادت وتيرة هجمات المستوطنين الإسرائيليين تجاه المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم ووصلت إلى ذروتها في العام 2023، إلى ما يزيد عن 2000 انتهاكا بحق كل ما هو فلسطيني بارتفاع غير مسبوق عن الأعوام السابقة. كما أعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بوضوح أنه لا توجد مناطق "أ" و "ب" في الضفة الغربية، وبذلك تكون قد قضت على اتفاقيات أوسلو. كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها تعترم القضاء على حركة حماس، ولكن التاريخ أثبت أن القضاء على الأيديولوجيات أمر مستحيل. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أيضا أنها تعترم الحفاظ على الأمن في قطاع غزة، مما يعني استمرار احتلال قطاع غزة، في حين تشير اتفاقيات أوسلو وبكل بوضوح (اتفاقية اعلان المبادئ -حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية في الثالث عشر من شهر أيلول من العام 1993) وتحديدًا البند الرابع منها، على أنه " يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية".

ان تصريحات المسؤولين الإسرائيليين تثير الرعب حيث انها تكشف عن دعوة غير مسبوقة للانتقام والثأر، ووصف الفلسطينيين بأنهم كحيوانات. حيث ينظر إلى موت المدنيين الأبرياء الفلسطينيين على أنه ضرر جانبي. وتحت القصف الإسرائيلي المستمر على مدار 24 ساعة في القطاع، يجبر الغزيين على دفن الموتى في مقابر جماعية أينما استطاعوا. فيما يتوافد الزعماء الغربيون لزيارة إسرائيل وتقديم الدعم عملياتها، في حين يتظاهر معظم سكان العالم ضد استمرار العدوان الإسرائيلي على القطاع، داعين إلى وقف فوري لإطلاق النار. كما يستمر الزعماء الغربيون في إصدار تصريحاتهم العير جدية حول حل النزاع من خلال حل الدولتين، لكن على أرض الواقع لا يتم اتخاذ خطوات فعلية نحو تحقيق هذا الحل. فمنذ السابع من شهر تشرين الأول من العام 2023، قامت إسرائيل بمنع دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، وبالتالي حرمان أكثر من 200,000 عامل فلسطيني من كسب رزقهم. في بيت لحم، مدينة الميلاد، انهار قطاع السياحة بالكامل، مما أضاف 15,000 فلسطيني يعملون في هذا القطاع إلى عدد العاطلين عن العمل. كما اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أكثر

من 4,000 فلسطيني منذ بدء حربها على قطاع غزة، مع تقارير عن وفاة عدة سجناء فلسطينيين بسبب التعذيب الاسرائيلي. وفي ظل هذه الظروف، يعمل معهد الأبحاث التطبيقية -القدس (أريج) على محاولة إشعال أكبر عدد ممكن من الشموع في ظلام الواقع المفروض عليه.

وفي ظل استمرار الحرب الإسرائيلية المسعورة على قطاع غزة المحاصر، لا تسلم الضفة الغربية المحتلة أيضا من اعتداءات جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه والتي باتت تشكل كابوسا للفلسطينيين وخاصة أن هذه الاعتداءات التي تسجل يوميا هي اعتداءات عنف ضد المواطنين الفلسطينيين بجميع اشكالها من ضرب وقتل واطلاق نار واعتداء بالأدوات الحادة هذا بالإضافة الى عمليات التهريب وتدمير الممتلكات وسرقة الأراضي وأيضا الاعتداء المتعمد على الأشجار الفلسطينية (وخاصة الزيتون) وكأنها فعلا أصبحت سياسة ممنهجة ينفذها المستوطنون كل عام. فيما يلي تفصيل للانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2023:-

الأشجار الفلسطينية المقتلعة في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2023

على مدى أعوام الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، تشهد التجمعات الفلسطينية عمليات اقتلاع للأشجار المثمرة بشكل متكرر وممنهج على أيدي جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات الإسرائيلية القريبة من هذه التجمعات الفلسطينية، مما يتسبب في الحاق الضرر والخسارة في القطاع الزراعي هذا بالإضافة الى الحاق الضرر في البيئة الفلسطينية ومحاولة لمحو التراث والثقافة الفلسطينية من خلال استهداف أشجار الزيتون بشكل خاص. ويعد هذا التصعيد أحد فصول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وثقافته وأثره، حيث يتم اقتلاع الأشجار بشكل تعسفي ومقصود واحداث الضرر فيها بحيث لا تعد صالحة لان تثمر وتعطي مرة أخرى. وفيما يخص الجانب البيئي، فان اقتلاع الأشجار يسفر عن تدهور النظام البيئي وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور جودة التربة والحياة البرية.

وفي فلسطين المحتلة، تمتلك الأشجار أهمية ثقافية وتراثية عميقة، حيث تعتبر جزءا لا يتجزأ من الهوية الفلسطينية اذ يقوم الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه باقتلاع الأشجار وتخريبها ورش المواد السامة عليها مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للتراث الثقافي الفلسطيني وخاصة أن معظم الأشجار الفلسطينية التي يتم استهدافها، هي أشجار الزيتون المعمرة والمثمرة وخاصة في المناطق شديدة الاحتكاك، والتي تقع فيها المستوطنة أو البؤرة الإسرائيلية على مقربة من التجمعات الفلسطينية. ولطالما طالب الشعب الفلسطيني المجتمع الدولي برمته للتدخل الفوري لوقف انتهاكات واعتداءات جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه ومحاسبة المسؤولين

عنها الا ان هذا الاعتداءات ما زالت حتى يومنا هذا تعتبر تحدي خطير يهدد لا فقط القطاع الاقتصادي والبيئي الفلسطيني، بل السلام والاستقرار في المنطقة اذ انه مع ازدياد هذه الاعتداءات الاسرائيلية، تزداد المعاناة اليومية على الفلسطينيين والشعور بالاحتقان والظلم لان هذه الاعتداءات تمر دون محاسبة أو ادانة أو رد فعل عملي فهي في نهاية المطاف استهداف مباشر لكل ما هو فلسطيني، وضرورة تحقيق العدالة أصبح ضرورة ملحة قبل فوات الأوان.

وجاء العام 2023 ليشهد على المزيد من الانتهاكات والاعتداءات بحق الأشجار الفلسطينية علي ايدي قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه في الضفة الغربية المحتلة على غرار الأعوام السابقة. والجدير بالذكر أن وتيرة هذه الانتهاكات تزدادا عاما بعد عام لأنها تمر دون محاسبة فعلية أو عقاب وبالتالي لا يوجد رادع يمنع المستوطنين من ارتكاب جرائمهم ضد الفلسطينيين.

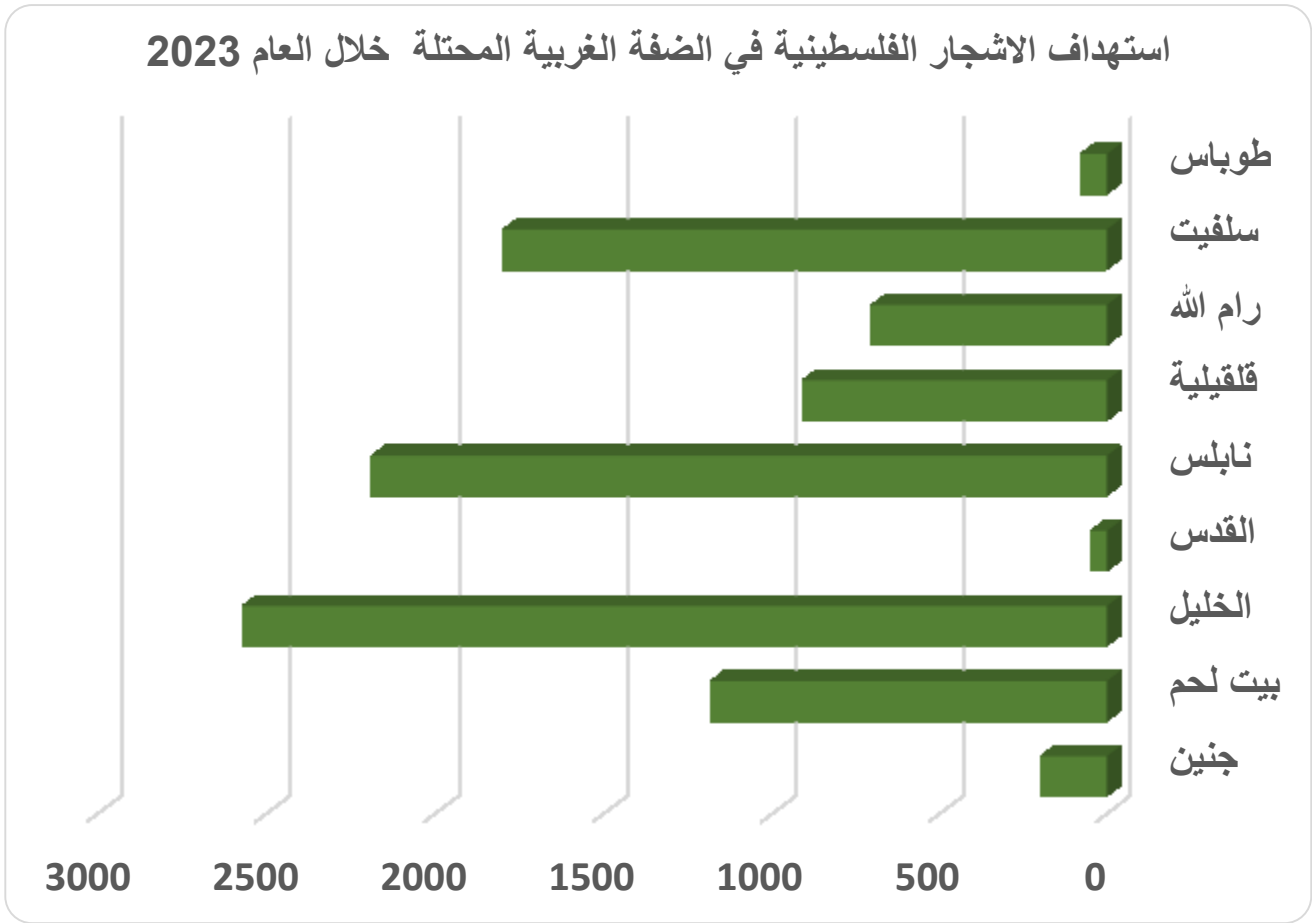
وسجل معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) 53 اعتداء على الأشجار الفلسطينية خلال العام 2023 من قبل المستوطنين الإسرائيليين في مختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة تسببت في اقتلاع وتدمير قرابة ال 10,000 شجرة فلسطينية معظمها من أشجار الزيتون بنسبة 89%.



الرسم البياني رقم 1: الأشجار الفلسطينية التي تم استهدافها ما بين الأعوام 2018 و 2023

وتجدر الإشارة الى أن وتيرة الاعتداءات بحق الأشجار الفلسطينية ازدادت عقب الحرب الإسرائيلية المسعورة على قطاع غزة المحاصر، في السابع عشر من شهر تشرين أول من العام 2023. ويظهر الرسم البياني رقم

2



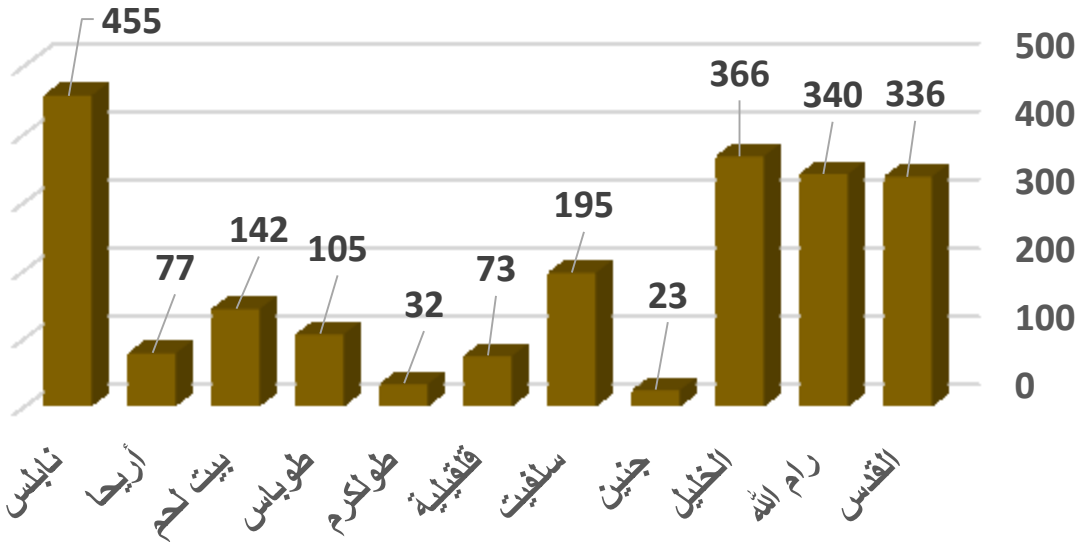
الرسم البياني رقم 2: الأشجار الفلسطينية المقتلعة في الضفة الغربية المحتلة

ان محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة تربعت على عرش الاعتداءات من حيث عدد الأشجار المقتلعة خلال العام 2023 بواقع 2572 شجرة مثمرة تم اقتلاعها تليها كل من محافظات نابلس وسلفيت شمال الضفة الغربية على التوالي حيث يقطن المستوطنون الإسرائيليون الأكثر تشددا وتعصبا.

اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المدنيين والأراضي والممتلكات

ان تصاعد هجمات المستوطنين الإسرائيليين على المدنيين الفلسطينيين وأملاكهم وأراضيهم في الضفة الغربية المحتلة عاما بعد عام يعتبر تطورا خطيرا في الوضع الراهن حيث يقوم المستوطنون بتنفيذ هجمات تستهدف جميع مناحي الحياة وتتسم بتكرارها واستهدافها وزيادة عنفها بحق المدنيين العزل وممتلكاتهم وتشمل المنازل والمركبات والمحال تجارية والثروة الحيوانية (استهداف المواشي في مناطق الاغوار الفلسطينية) والثروة الزراعية تتمثل باقتلاع وتدمير وتخريب الاشجار المثمرة وسرقة وتدمير المعدات الزراعية هذا بالإضافة الى عمليات الدهس والاعتداء على المواطنين الفلسطينيين بالأدوات الحادة و أيضا الاعتداء على الأماكن الدينية والتاريخية وتترك أثارا كبيرة على الحياة اليومية للفلسطينيين، حيث يواجهون خسائر مادية وتدهورا في ظروف عيشهم وتنقلاتهم ومصدر قوتهم وحتى حقهم بالعيش في كرامة. تجدر الإشارة الى أن تقاعس سلطات الاحتلال الإسرائيلي في التصدي لهذه الهجمات وفرض العقوبات على المستوطنين المعتدين كان احد الأسباب الذي ساهم بازديادها عاما بعد عام وأصبحت كابوسا يعيشه الفلسطينيون بشكل يومي الامر الذي يسלט الضوء على الضرورة الملحة لمحاسبة المعتدين وتعزيز إجراءات الحماية للمدنيين الفلسطينيين ودعم جهود تحقيق العدالة وحماية الحقوق الفلسطينية. الرسم البياني رقم 3

اعتداءات المستوطنين الاسرائيليين على المدنيين الفلسطينيين والاراضي والممتلكات في الضفة الغربية المحتلة

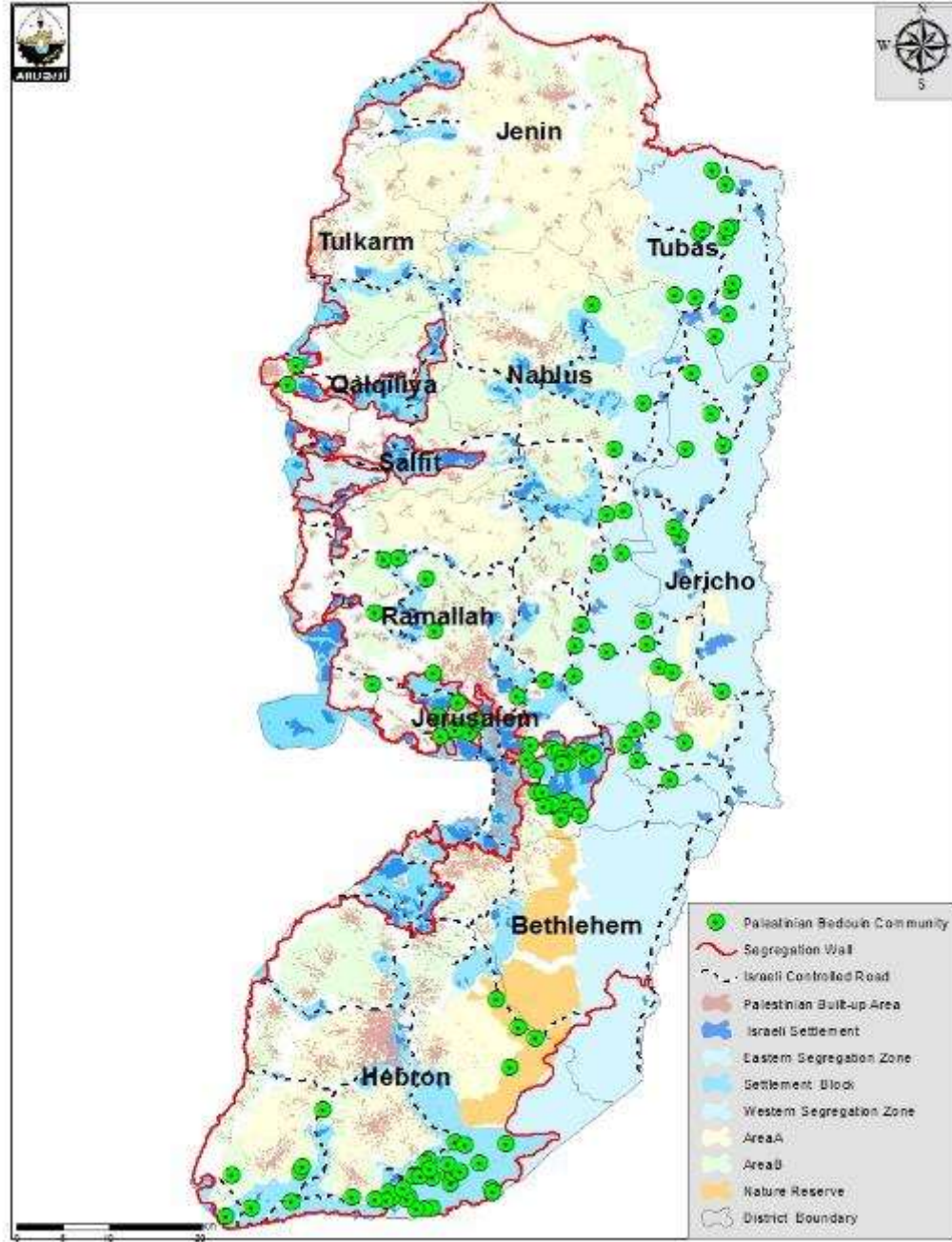


الرسم البياني رقم 3: اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2023

وشهد العام 2023 تزايدا ملحوظا في حجم الاعتداءات التي ارتكبتها المستوطنون وخاصة عقب الحرب الإسرائيلية المسعورة على قطاع غزة المحاصر. وسجلت إحصائية لمعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) 2140 اعتداء للمستوطنين الإسرائيليين خلال العام المنصرم، بزيادة ملحوظة وغير مسبوقه عن الأعوام السابقة، منها 660 اعتداء (31% من مجموع الاعتداءات) منذ السابع من شهر تشرين الأول 2023، حيث باتت هذه الاعتداءات جزء من الحياة اليومية للفلسطينيين. وتربعت محافظة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة على عرش الاعتداءات التي ارتكبتها المستوطنين بواقع 455 اعتداءا تليها كل من محافظات الخليل ورام الله والقدس على التوالي.

التهجير المتعمد للتجمعات البدوية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة

لطالما قامت اسرائيل باستهداف التجمعات البدوية الفلسطينية في جميع انحاء الضفة الغربية المحتلة وترحيلها من أماكن سكنها وذلك بحسب اختلاف مخططاتها الاستيطانية في المنطقة التي تقوم باستهدافها مع التركيز على التجمعات البدوية المتواجدة في القدس الشرقية المحتلة، حيث تعتبرها تجمعات غير قانونية في منطقة ذات سيطرة و سيادة إسرائيلية، وتلك التجمعات البدوية في مناطق الاغوار الفلسطينية باعتبارها تجمعات غير قانونية تقع في مناطق أخضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسيطرتها من خلال الإعلان عنها "كمناطق عسكرية مغلقة"، وأيضا التجمعات البدوية جنوب محافظة الخليل أو ما يعرف محليا "بمسافر يطا"، حيث صرحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في أعوام سابقة انها بصدد تهجير التجمعات البدوية في تلك المنطقة بسبب خضوعها للتعريف الإسرائيلي "مناطق اطلاق نار" حيث يمنع تواجد الفلسطينيين فيها ويمنع استخدام أراضي من قبل الفلسطينيين لأي استخدام كان . والجدير بالذكر ان اسرائيل تتعامل مع هذه التجمعات البدوية وكأنها لا تنتمي أو ليس لوجودها أهمية. بالإضافة الى ذلك، سمحت دولة الاحتلال الإسرائيلي لقطعان المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة بتنفيذ اعتداء وانتهاكات بحق هذه التجمعات البدوية دون رادع أو محاسبة، الامر الذي كان له أثرا كبيرا على هذه التجمعات ودفع العشرات منها للرحيل، وخاصة تلك القريبة من البور الاستيطانية والمستوطنات الإسرائيلية لأنها أصبحت تتعرض لانتهاكات بشكل يومي وممنهج ويشكل خطرا عليهم من جميع النواحي. تجدر الإشارة الى عدد التجمعات البدوية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة بلغ 126 تجمعا، منها 33 في القدس الشرقية، بحسب دراسة تحليلية لمعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) موزعة كالتالي كما في الخارطة المرفقة



الخارطة رقم 1: التجمعات البدوية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة

وشهد العام 2023 استهدافا مباشرا لهذه التجمعات البدوية بالترهيب والتشريد، منها من هاجر طوعا خوفا على حياته وحياة افراد عائلته واخرى تم تهجيرهم قسرا من خلال الاعتداءات المتكررة والوحشية التي طالت

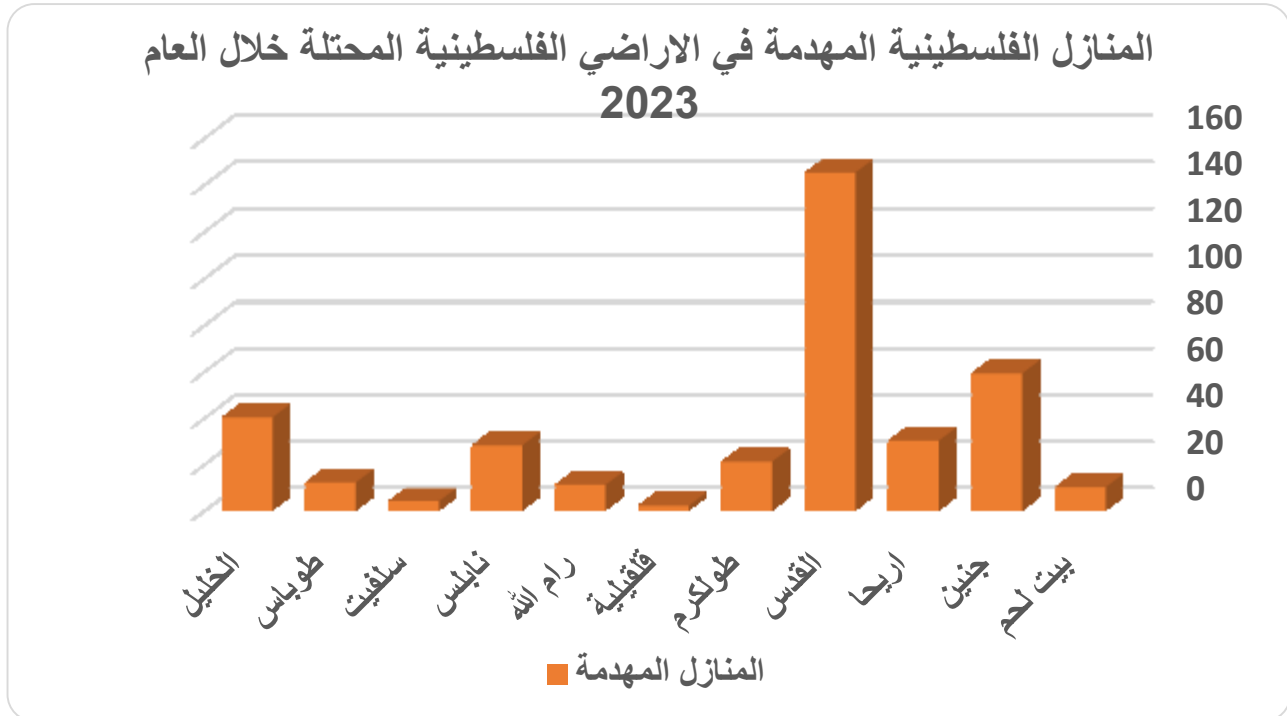
المواطنين والممتلكات والثروة الحيوانية حيث بلغ عدد التجمعات التي تم تهجيرها خلال العام 2023، 28 تجمعا بدويا (بتسليم، 2023)

هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2023

أما عن استهداف المنازل الفلسطينية بالهدم والتدمير من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإنه لا بد لنا أن نرجع قليل إلى تاريخ الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الفلسطينيين والاسرائيليين. فقد استغلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي التقسيم الجيوسياسي للأراضي الفلسطينية بحسب اتفاقيات أوسلو للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي كانت بصيص الأمل في الوصول إلى حل أكثر النزاعات تعقيدا وعمرا في الشرق الأوسط. فقد كانت البداية في العاصمة الإسبانية مدريد عام 1991 حين اتفق أطراف النزاع (الفلسطينيون والاسرائيليون) على الوصول إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي استنادا إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام" وذلك على أساس قراري الامم المتحدة 242 و338. لاحقا في الثالث عشر من شهر أيلول من العام 1993، تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في حديقة البيت الابيض في العاصمة الأمريكية واشنطن. ونصت المادة السادسة في الاتفاقية "على أن الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة واحدة ويتم الحفاظ على توصلهما في الفترة الانتقالية لحين الوصول إلى اتفاق سلام نهائي بين الجانبين"، فقد قامت دولة الاحتلال الإسرائيلي بعكس ما جاء بالاتفاقية تماما فقد عملت على ترسيخ فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة من جهة ومدينة القدس عن الضفة من جهة أخرى وبشكل ممنهج بالإضافة إلى نصب منظومة الحواجز الاسرائيلية التي حاصرت الفلسطينيين في مدنهم وقراهم وجعلتهم يعيشون في سجن كبير. وبعد عامين من توقيع اتفاق إعلان المبادئ، جاءت اتفاقية أوسلو 2 للحكم الذاتي، وتحديدًا في شهر أيلول من العام 1995 في العاصمة الأمريكية واشنطن، والتي أسست لمرحلة ما بعد إعلان المبادئ وهي مرحلة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة لحين الوصول إلى مفاوضات الحل النهائي والتي كان من المفترض أن تبدأ في شهر أيار من العام 1996 وتنتهي في نفس الشهر من العام 1999 ولكن شيئا من ذلك لم يحصل بسبب عدم التزام الجانب الإسرائيلي فيها. وتضمنت اتفاقية أوسلو 2 مسألة إعادة الانتشار والتموضع لقوات جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة والتي كان من المفترض اكتمالها خلال 22 يوما، عشية الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 1996 على أن تكتمل عمليات الانتشار اللاحقة بعد انعقاد المجلس التشريعي. خلال نفس الفترة ووفقا للاتفاقية فإن صلاحيات ومسؤوليات الأراضي يتم نقلها تدريجيا لمناطق السيادة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عدا ما يتعلق بقضايا الحل النهائي (كالقدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه) والتي يتم التفاوض عليها لاحقا بحيث يصبح ما يقارب ال 95% من أراضي الضفة

الغربية وقطاع غزة خاضعة للسيادة الفلسطينية خلال ثمانية عشر شهرا بعد انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني وهو ما لم تلتزم به إسرائيل أيضا واستمرت في المراوغة والتهرب من الاتفاقات الموقعة وإعادة التفاوض على أمور تم حسمها في اتفاقية الحكم الذاتي حيث وبحلول شهر آذار من العام 2000 وصلت نسبة الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة في الضفة والقطاع إلى 18.2% فقط من نسبة ال 95% التي نص عليها الاتفاق الأمر الذي يوضح جليا عدم جدية دولة الاحتلال الإسرائيلي في الالتزام بالاتفاقات بل ونسفها لتصبح أثرا بعد عين. تجدر الإشارة الى أنه وبحسب اتفاقية أوسلو 2 تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق "أ" "ب" و "ج" يتخللها سيادة فلسطينية متفاوتة فالمناطق "أ" (مساحتها 17.7% من مساحة الضفة الغربية) خاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة، أما مناطق "ب" (18.3% من مساحة الضفة الغربية) فيسيطر الفلسطينيون على الشؤون المدنية فقط أما مناطق "ج" (61% من مساحة الضفة الغربية) فهي خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. واستمرت دولة الاحتلال الإسرائيلي في "حالة المراوغة والتهرب من الاتفاقيات" وبسبب سيطرتها الكاملة على القدس الشرقية المحتلة باعتبارها من قضايا الحل النهائي ولم يتم البت في موضوعها واستهدافها بعمليات الهدم المنهجية للمنازل الفلسطينية وتكثيف الاستيطان في المستوطنات الاسرائيلية. وتعددت الذرائع التي استخدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي فيما يخص هدم المنازل الفلسطينية حيث تمحورت معظمها حول البناء الغير مرخص والاحتياجات الأمنية. الا أن تنفيذ عمليات الهدم في القدس المحتلة اختلفت عن تلك في الضفة الغربية المحتلة بسبب أن اسرائيل تعتبر القدس الشرقية المحتلة جزءا من القدس الموحدة وبالتالي جزءا من دولة إسرائيل، الأمر الذي جعل من الذريعة الاسرائيلية لهدم المنازل الفلسطينية بذريعة الاحتياجات الأمنية غير مناسبة. بدلا من ذلك، قامت بلدية الاحتلال الاسرائيلي بهدم منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة بذريعة البناء الغير مرخص. كما قامت بفرض قيودا صارمة على عمليات البناء في القدس على الفلسطينيين وتكاليف باهظة أيضا فكانت هذه الحملة العنصرية ضد المساكن الفلسطينية في القدس المحتلة بمثابة جبهة أخرى للحرب الاسرائيلية على الوجود الفلسطيني بقصد الانتقام والقضاء على كل ما هو فلسطيني، وتثبيط الروح المعنوية للضغط على الفلسطينيين للرحيل من مدينتهم, في ذات الوقت ركزت سلطات الاحتلال على الدعم الغير محدود للاستيطان اليهودي في الأحياء الفلسطينية في القدس وحولها بهدف القضاء على مساكن الفلسطينيين 'الغير قانونية' بحسب المزاعم الإسرائيلية وخلق حزمة استيطانية حول المدينة بهدف قطع التواصل الجغرافي الفلسطيني بين التجمعات الفلسطينية والذي بدوره اثر على التواصل الجغرافي والاجتماعي والحياة الاقتصادية وحرية الحركة. ففي احصائية لمعهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج) خلال العام 2023 عن المنازل الفلسطينية التي تم هدمها في القدس الشرقية المحتلة كانت 145 بالإضافة الى قرابة 79 منشأة تجارية و100 منشأة زراعية.

أما عن الضفة الغربية المحتلة، فقد صعدت إسرائيل حملتها ضد منازل الفلسطينيين ومنشأتها، وخاصة تلك الواقعة في المناطق المصنفة "بمناطق ج" (وفقا لاتفاق أوسلو والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة) تحت ذريعة أن هذه المنازل والمنشآت تم بناؤها دون ترخيص صادر عن الجهات الإسرائيلية المختصة وأيضا استغلت الذريعة الامنية كذريعة إضافية لتصعد من عمليات الهدم في الضفة وتستهدف أكبر عدد ممكن من المنازل الفلسطينية. كما ان البناء في المناطق التي تقع خارج نطاق المخطط الهيكلية للمدينة أو القرية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، يعرض البناء أو المنشأة للهدم في أي وقت من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي. وخلال الفترة من شهر كانون الثاني 2023 وحتى شهر كانون الأول 2023، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير قرابة 220 منزلا في الضفة الغربية المحتلة، باستبعاد القدس الشرقية المحتلة، هذا بالإضافة الى 215 منشأة تجارية وحيوانية فيما استهدفت أيضا القطاع الزراعي بالهدم حيث تعرضت قرابة 190 منشأة زراعية للهدم. وبالمجمل، كانت محافظة القدس الأكثر استهدافا من حيث عمليات الهدم تليها محافظات الخليل وجنين (على التوالي). الرسم البياني رقم 4



الرسم البياني رقم 4: المنازل الفلسطينية المهدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2023

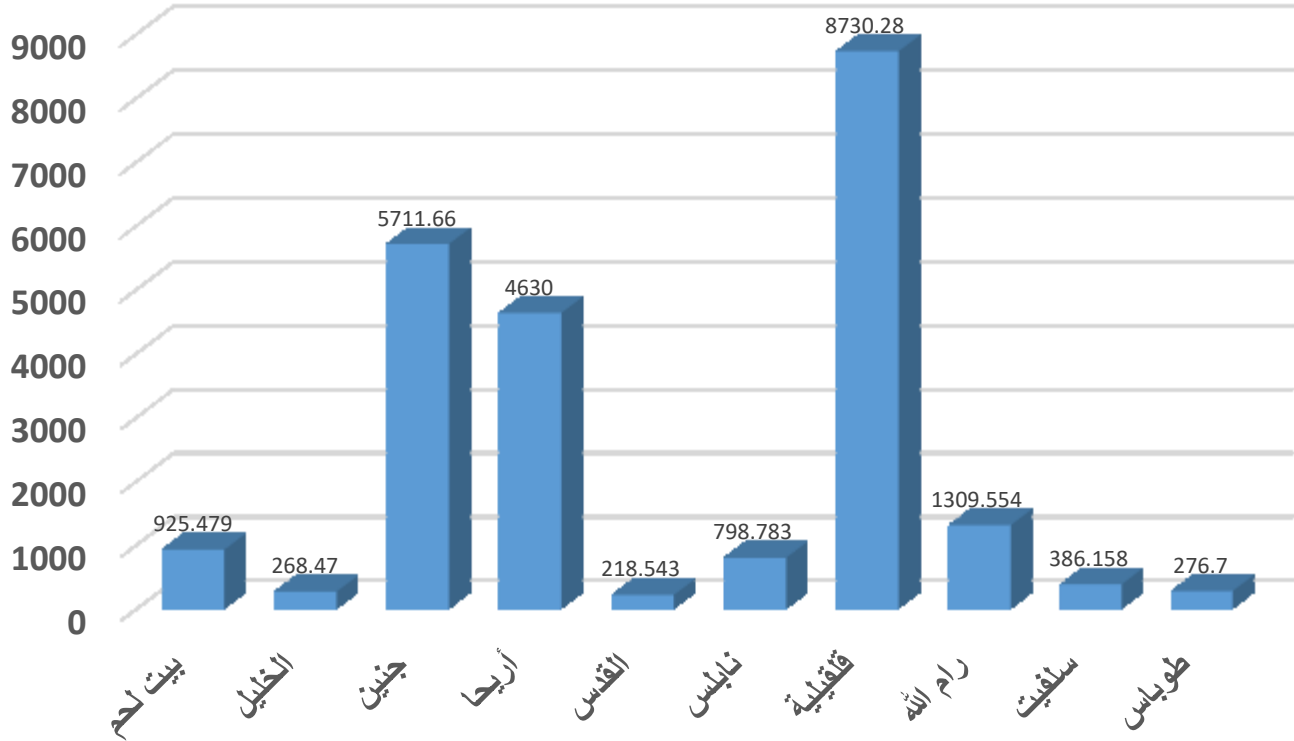
المخططات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2023

تقف المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتكون واحدة من أهم العقبات في وجه عملية السلام، بل وأبعد من ذلك، فقد أصبحت المستوطنات الاسرائيلية عقبة رئيسية تعترض طريق التقدم في أي عملية سلمية مستقبلية. كما أن وجود المستوطنين الإسرائيليين في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية أصبح يشكل تهديدا على الفلسطينيين ليس فقط من خلال الاستيلاء على أراضيهم ومصادرهم الطبيعية، بل على حياتهم أيضا. كما ان عمليات البناء والتوسع التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في المستوطنات الاسرائيلية في جميع انحاء الضفة الغربية المحتلة تنتهك العديد من النظم الأساسية للقانون الدولي الانساني، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن واتفاقية لاهاي المؤرخة في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1907 والخاصة باحترام قوانين و1907 ومعاهدة جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12/أب/أغسطس 1949 وخاصة القرار رقم 242 لسنة 1967 و الذي يدعو الى انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من الأراضي التي احتلتها في العام 1967، و يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من اجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بأمان. والقرار رقم 446 لسنة 1979 الذي أكد على عدم شرعية سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس واعتبارها عقبة خطيرة في وجه السلام في الشرق الأوسط. والقرار رقم 452 لسنة 1979: ويدعو فيه مجلس الأمن سلطات الاحتلال الإسرائيلية وقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في العام 1967 بما فيها القدس. والقرار رقم 465 لسنة 1980: الذي طالب إسرائيل بوقف الاستيطان والامتناع عن بناء مستوطنات جديدة وتفكيك تلك المقامة آنذاك، وطالب أيضا الدول الأعضاء بعدم مساعدة إسرائيل في بناء المستوطنات. كذلك المادة 49 من **معاهدة جنيف الرابعة للعام 1949 والتي تقر انه لا يحق لسلطة الاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي التي احتلتها، أو القيام بأي إجراء يؤدي إلى التغيير الديمغرافي فيها.** وايضا المادة 147 من ذات المعاهدة التي تقر ان تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية هو مخافة جسيمة.

وفي متابعة حثيثة للمخططات الاستيطانية الإسرائيلية التي صدرت خلال العام 2023، رصد معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) 58 مخططا استيطانيا في المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة بواقع 5760 وحدة استيطانية على مجمل مساحة 3470 دونما من الأراضي الفلسطينية. فيما أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 152 مخططا استيطانيا في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة شملت بناء

21988 وحدة استيطانية ومناطق صناعية وطرق التفاقية ومباني عامة وتحديد مناطق أخرى كحدائق عامة ووطنية وغيرها من المنشآت الاستيطانية على مجمل مساحة قدرها 9657 دونما من الأراضي الفلسطينية.

مخططات البناء الاستيطاني الاسرائيلي في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2023



الرسم البياني رقم 5: مخططات البناء الاستيطاني في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2023

مخططات الطرق الالتفافية الإسرائيلية خلال العام 2023

خلال العام 2023، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإيداع عددا من المخططات الاستيطانية لإقامة وتوسيع عددا من الطرق الالتفافية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وبالمجمل فإن هذه المخططات سوف تصادر ما مساحته 1273.6 دونما من الأراضي الفلسطينية بهدف خدمة المستوطنات الإسرائيلية والقاطنين فيها. وتجدر الإشارة الى انه حتى يومنا هذا، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشق حوالي 938 كم من الطرق الالتفافية الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة والتي بدورها أدت الى مصادرة وتدمير الاف الدونمات

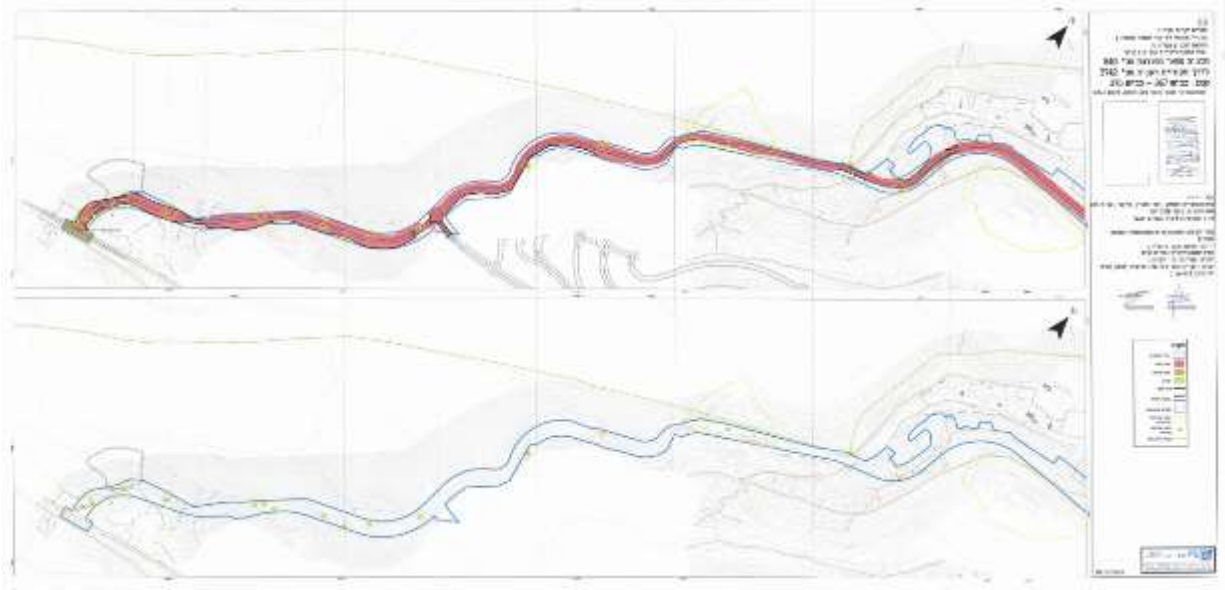
الفلسطينية معظمها من الأراضي الزراعية. والجدير بالذكر أنه خلال أعوام الاحتلال الإسرائيلي استندت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الى هدفين اثنين ومتناقضين أحيانا مع بعضهما البعض, هما التوسع الاستيطاني والفصل الجغرافي, وجاءت الطرق الالتفافية لتخدم كلا الأمرين حيث عادة ما يتم شق الطرق الالتفافية على طول محيط المناطق العمرانية الفلسطينية والتي بدورها خلقت حدودا حول المناطق الفلسطينية، مما أدى إلى تقطيع أوصال التجمعات الفلسطينية والفلسطينيين القاطنين فيها ونتج عن ذلك جيوب فلسطينية مكتظة بالسكان بسبب عدم قدرتها على التوسع واستيعاب النمو السكاني الطبيعي وأيضا تدمير للموارد الطبيعية والبيئة الفلسطينية بكل مكوناتها والذي بدوره أيضا أدى الى تقويض التنمية في المناطق الفلسطينية بسبب الإجراءات الإسرائيلية. فيما يلي تفصيل للمخططات الصادرة: -

■ في الثاني والعشرين من شهر أيار من العام 2023 , أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن ايداع المخطط الاستيطاني الإسرائيلي رقم 6/927 للطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 531 (55) في مقطع المشاتل, في محافظة قلقيلية في الاراضي التي تتبع لقرية حبله . ويستهدف المخطط الاستيطاني 63 دونما من الأراضي الفلسطينية من أصل 194 دونما مخطط تنفيذها في المنطق كما هو موضح في المخطط.

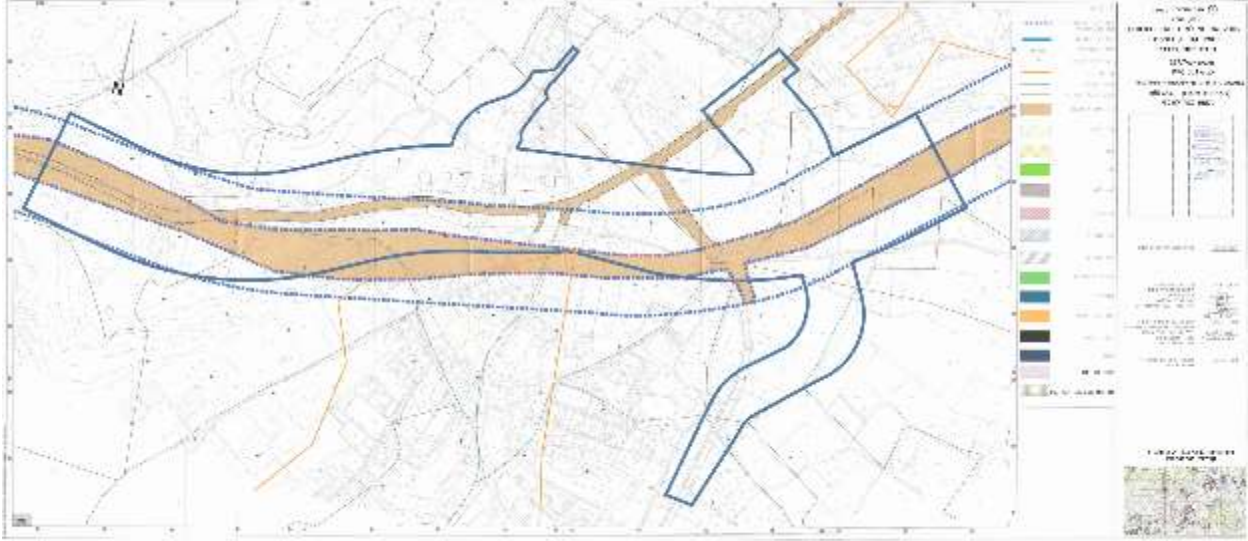


■ في التاسع عشر من شهر حزيران من العام 2023 , أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن ايداع المخطط الاستيطاني الإسرائيلي رقم 840 للطريق الاستيطاني رقم 3742 في محافظة بيت لحم والذي

سوف يتم توسعته على حساب الأراضي الفلسطينية التابعة لكل من قرى حوسان وصوريف ونحالين
والجبة بواقع 566.6 دونما.



■ في الرابع من شهر كانون أول من العام 2023, أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن ايداع المخطط الاستيطاني الإسرائيلي رقم 7/927 للطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 531 (55) لتوسعته في المقطع مستوطنة كرني شمرون – جنصافوط – مفترق جيت في محافظة قلقيلية على ما مساحته 486 دونما من الاراضي الفلسطينية التي تتبع لكل من قرى عزون ودير استيا وكفر لاقف وحجة وجنصافوت والفندق وكفر قدوم وجيت.



■ في الثالث عشر من شهر كانون أول من العام 2023, أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن ايداع المخطط الاستيطاني الإسرائيلي رقم 812 والذي يقضي بتوسعة الطريق الالتفافي رقم 4431 في محافظة رام الله والذي سوف يربط مستوطنة لبيد بمستوطنة موديعين عيليت شرق مدينة رام الله على ما مساحته 158 دونما من الاراضي الفلسطينية التي تتبع لكل من قرى بلعين وصفا .



الأوامر العسكرية الإسرائيلية ومصادرات الأراضي الفلسطينية خلال العام 2023

**** جيش الاحتلال الإسرائيلي يعلن استملاك مئات الدونمات من أراضي بلدة حزما لغرض إقامة شارع الالتفافي**

جديد

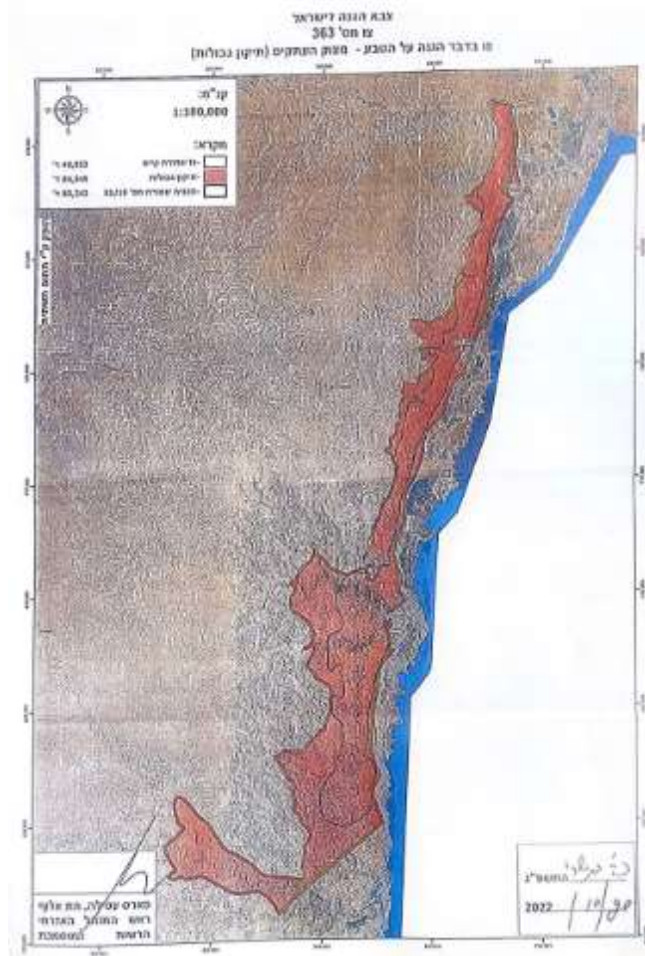
أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي في الرابع من شهر كانون الثاني من العام 2023 "أمر بشأن قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة (يهودا والسامرة) (رقم (٣٢١)، ٥٧٢٩ - ١٩٦٩" - والذي يحمل اسم "قرار بشأن استملاك واخذ حق التصرف شارع رقم ٤٣٧ مقطع بين آدم حزمة رقم ٥/٢٣/٠١ " حيث تضمن الامر العسكري التالي: "بموجب صلاحياتي حسب المادة ٢ من الأمر بشأن قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة (يهودا والسامرة) (رقم (٣٢١) ٥٧٢٩ - ١٩٦٩، الأمر بشأن إقامة الإدارة المدنية يهودا والسامرة) (رقم (٩٤٧) (١٩٨١-٥٧٤٢) لأجل توسيع الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم ٤٣٧ في المقطع بين مستوطنة آدم الإسرائيلية وبلدة حزما في القدس المحتلة, حيث يستهدف الامر العسكري قطعة ارض مجمل مساحتها ٢٢٥'٣٩٥ دونم من أراضي بلدي حزما وبيت حنينا. ويأتي الشارع المزمع توسيعه بمحاذاة جدار الفصل العنصري الذي تم بناءه في المنطقة وأدى الى عزل الاف الدونمات من الاراضي الفلسطينية التابعة لبلدة حزما. كما أن الشارع الالتفافي يخدم المستوطنات الإسرائيلية الغير قانونية في المنطقة وعلى وجه الخصوص مستوطنتي نيفيه يعقوب وبسغات عمير (جنوبا) ومستوطنة جيفع بنيامين (أدم) (شمالا) وبالنهاية ليربط مع الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم 60.



**** سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستحوذ على 85 ألف دونم قبالة شواطئ البحر الميت**

نشرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في التاسع والعشرين من شهر كانون الأول من العام 2023 أمرا عسكريا جديدا تعلن فيه استحوادها على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة. وبحسب الامر العسكري الإسرائيلي الصادر، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنوي الاستيلاء على المنطقة الشمالية والغربية للبحر الميت (قبالة شواطئ البحر الميت) والتي تطلق عليها تسوك "ههعتكيم" (وادي درجة) (بحسب المسمى الاسرائيلي) بذريعة تصنيفها على انها محمية طبيعية. ويحمل الامر العسكري الإسرائيلي الصادر

مسمى "أمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) (رقم ٣٦٣، ١٩٦٩-٥٧٣٠ إعلان عن محمية طبيعية "متسوك" ههتكيم" (وادي درجة) تعديل حدود". وجاء في الامر العسكري انه " بموجب صلاحياتي (ما يسمى برئيس الإدارة المدنية في منطقة يهودا والسامرة) وفق المادة ٢ من الأمر بشأن حماية الطبيعة يهودا والسامرة (رقم (٣٦٣) ١٩٦٩-٥٧٣٠ (فيما يلي: الأمر والمادة ٣(أ)(٢) من الأمر بشأن إقامة إدارة مدنية (يهودا والسامرة (رقم ٩٤٧ ، ٥٧٤ – ١٩٨١ ، أعلن بهذا أن موقع تسوك" ههتكيم" (وادي درجة) تعديل حدود، الذي تبلغ مساحته ٨٤,٦٤٩ دونما، يعترف فيه "كمحمية طبيعية"، كمفهومها في الأمر. كما أعلنت سلطات الاحتلال بأن بدء سريان هذا الامر العسكري ٦٠ يوما من تاريخ نشره، الذي وافق في التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني من العام الحالي. تجدر الإشارة الى ان الإعلان الإسرائيلي الصادر يستند الى أمرا عسكريا قديما صدر في الثلاثين من شهر اب من العام 1990 ويحمل رقم 19/51 والذي يضع المنطقة تحت تصنيف "محمية طبيعية" بحسب الذريعة الإسرائيلية.



**** أوامر عسكرية إسرائيلية تستهدف البنية التحتية لقطاع المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح المستوطنات والبؤر الاستيطانية الاسرائيلية**

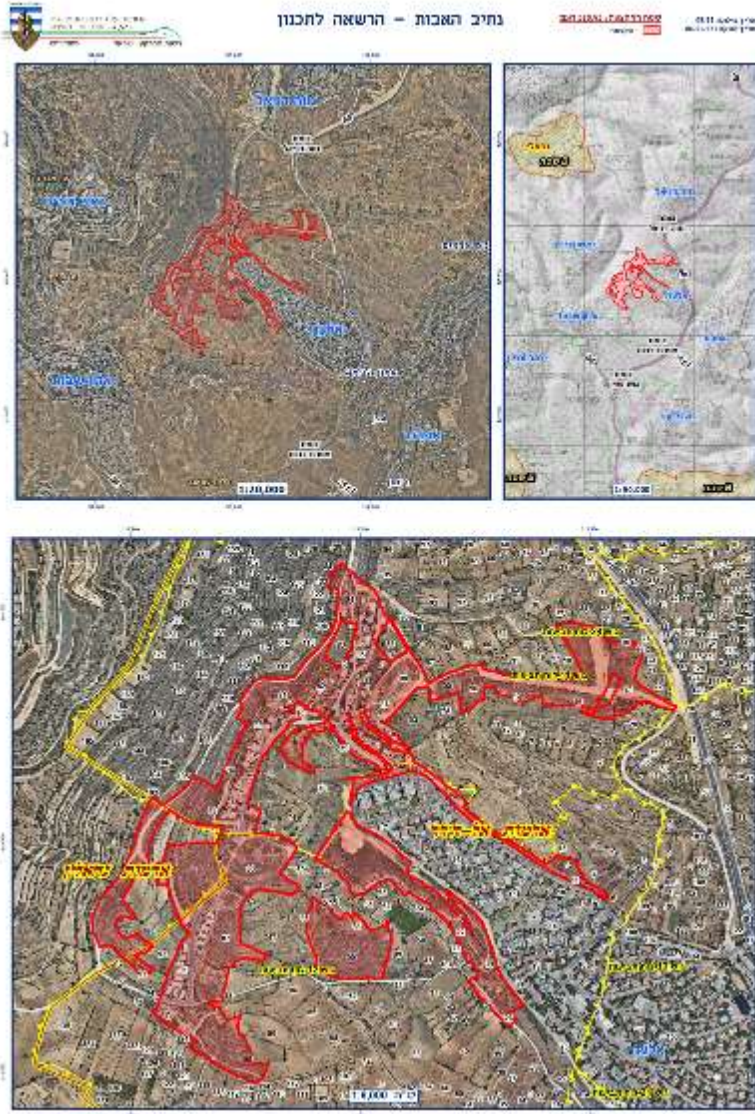
منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967, استخدمت دولة الاحتلال الإسرائيلي آلية قانونية وبيروقراطية معقدة تخطت إجراءات العدالة الطبيعية للسيطرة على اجزاء كبيرة من الاراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية فيها. وكانت هذه الاراضي قد استخدمت فيما بعد لبناء المستوطنات الاسرائيلية واقامة البؤر الاستيطانية والقواعد العسكرية وتكريس مساحات اخرى لتوسيع هذه المستوطنات في المستقبل هذا بالإضافة الى اعلان مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية "كأراضي دولة" ومناطق "محميات طبيعية" ومناطق "إطلاق نار" و"مناطق عسكرية مغلقة" وأوامر ذات علاقة بمصادر المياه وغيرها من المسميات الإسرائيلية التي حالت دون استخدام الفلسطينيين لأراضيهم ومصادرهم الطبيعية. وكانت الأداة الرئيسية التي استخدمتها اسرائيل للسيطرة على الأراضي الفلسطينية والمصادر الطبيعية هي الأوامر العسكرية العنصرية التي استندت الى ذرائع واهية في سبيل السيطرة على الأراضي الفلسطينية والمصادر الطبيعية. ففي الفترة الواقعة ما بين الأعوام 2020 و2023، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عشرات الأوامر العسكرية للسيطرة على الموارد المائية في الضفة الغربية المحتلة، وما زالت حتى اليوم تستهدف هذه الموارد أو ما تبقى منها (تحت السيطرة الفلسطينية) بالأوامر العسكرية حتى تضمن امتلاكها المطلق عليها واستغلالها لصالح المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة وغيرها من المنشآت الاستيطانية. فخلال متابعة حثيثة للأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة، رصد معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) 73 أمرا عسكريا تستهدف قطاع المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى وجه الخصوص البنية التحتية (معظمها استهدفت محافظات رام الله وسلفيت والقدس).

الجدول رقم 1: توزيع الأوامر العسكرية الإسرائيلية بحسب عام الاصدار	
العام	عدد الأوامر العسكرية
2020	7
2021	21
2022	19
2023	26
المجموع	73

وشملت الأوامر العسكرية مد خطوط مياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح المنشآت الاستيطانية. وجاءت هذه الأوامر تحت مظلة الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 92 الصادر في 15 آب 1967 والذي ينص على: “منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه الإسرائيلي المعين من قبل المحاكم الإسرائيلية”

**** ما يسمى “بالمسؤول عن أملاك الحكومة وأملاك الغائبين” , يعطي الأذن بالتخطيط ل 321 دونما من أراضي محافظة بيت لحم**

في الثامن عشر من شهر كانون الثاني من العام 2023, نشرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعلانا من ما يسمى “بالمسؤول عن أملاك الحكومة وأملاك الغائبين”, في الضفة الغربية المحتلة – تحت مسمى “اعلان معدل للإعلان المسؤول عن الأملاك الحكومية وأملاك الغائبين” عن قصده بإعطاء اذن بالتخطيط (منح صلاحية التخطيط) على الأراضي الفلسطينية التابعة لكل من بلدات الخضر وأرطاس ونحالين الواردة تفاصيلها ادناه لمنطقة تبلغ مساحتها 320.93 دونما من بلدي الخضر وأرطاس. وبحسب الامر العسكري الإسرائيلي فان اذن التخطيط سيدخل حيز التنفيذ خلال 30 يوما من تاريخ نشر الإعلان الاسرائيلي. نسخة عن الإعلان الإسرائيلي الصادر. ويستهدف الإعلان الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية المحاذية لمستوطنة اليعيزر الإسرائيلية من الناحية الشمالية والغربية, داخل ما يطلق عليه الاحتلال الإسرائيلي “بتجمع مستوطنات جوش عتصيون” الإسرائيلي والذي يضم 11 مستوطنة إسرائيلية تحتل ما مساحته قرابة ال 13,000 دونما من الأراضي الفلسطينية (وهي المنطقة العمرانية للمستوطنات فقط) ويقطنها ما يقارب 95 ألف مستوطن إسرائيلي. والإعلان الصادر حديثا هو جزء من الامر العسكري الإسرائيلي الصادر في العام 2014 والذي يقر بالاستيلاء على 984 دونما من الاراض الفلسطينية في المنطقة ذاتها, بالتحديد في السادس من شهر نيسان من العام 2014, حيث أصدر المسؤول عن أملاك الحكومة وأملاك الغائبين في الادارة المدنية الإسرائيلية أنداك الامر العسكري الإسرائيلي الذي يحمل اسم “امر بشأن أملاك الحكومة (يهودا والسامرة) رقم (59-1967) يعلن من خلاله عن مصادرة 984 دونما من الاراضي الفلسطينية التابعة لكل من نحالين والخضر وأرطاس في محافظة بيت لحم وبلدة بيت امر في محافظة الخليل وذلك من خلال الاعلان عنها بأنها “أراضي دولة”.



**** أمر عسكري إسرائيلي للسيطرة على 192 دونما من أراضي قرية العوجا بهدف "الحفاظ على الموقع الأثري أرخيلانيس" في محافظة أريحا**

بذريعة الحفاظ على المواقع الأثرية، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي في الثاني والعشرين من شهر شباط من العام 2023، أمرا عسكريا يحمل اسم "أمر بشأن قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة (رقم (321) 5729 – 1969 -" "قرار بشأن استملاك واخذ حق التصرف موقع أرخيلانيس رقم 4/23/02"، حيث جاء في الامر العسكري: "بموجب صلاحياتي حسب المادة 2 من الأمر بشأن قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة) (رقم (321) 5729 1969 ، الأمر بشأن إقامة الإدارة المدنية (يهودا

والسامرة) (رقم 947 ، 1981-5742 ، وبموجب المادة 4 من قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة، رقم 2 لسنة 1953 ، تعود لمصلحة العامة لأجل ترميم والمحافظة على الموقع الاثري ارخيلائيس , على قطعة ارض مجمل مساحتها 193.292 دونم، قرار بشأن استملاك واخذ حق التصرف موقع ارخيلائيس) رقم 23/02/ ، من أراضي قرية العوجا في محافظة أريحا. تجدر الإشارة الى انه في العام 2021, نشر ما يسمى “المستشار القضائي لمنطقة يهودا والسامرة ” في الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة نهاية شهر شباط من العام 2021 أوامر عسكرية جديدة تحت مسمى “مناشير, أوامر و تعيينات” – الكراسة رقم 255” وهي عبارة عن سلسلة من القوانين والأوامر والتعيينات العنصرية الاسرائيلية ذات العلاقة بمصادرة واستملاك الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. وتضمنت الكراسة الامر العسكري الإسرائيلي “الامر بشأن قانون الآثار القديمة (يهودا والسامرة) (رقم 1166) 1986-5766-اعلان بشأن قانون الآثار القديمة (يهودا والسامرة) 2020-5781” والذي يتضمن الإعلان عن 601 موقعا أثريا وتاريخيا في الضفة الغربية المحتلة على انها مواقع اثرية إسرائيلية. وجاء توزيع الأوامر العسكرية في كل من محافظات بيت لحم (بواقع 20 موقعا) ومحافظة القدس (بواقع 32 موقعا) ومحافظة أريحا (بواقع 219 موقعا) و محافظة رام الله (بواقع 117 موقعا) و محافظة جنين (بواقع 8 موقعا) و محافظة نابلس (بواقع 117 موقعا) و محافظة الخليل (بواقع 11 موقعا) و محافظة قلقيلية (بواقع 46 موقعا).



**** حكومة نتياهو اليمينة تمهد لإعادة الاستيطان شمال الضفة الغربية المحتلة**

في العشرين من شهر أيار من العام 2023 وفي خطوة اثارت حفيظة المجتمع المحلي الفلسطيني والمجتمع الدولي، وقع وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي الجديد في حكومة نتياهو اليمينة، **يؤاف جالانت**، وما يسمى "بقيادة المركزية" لجيش الاحتلال الإسرائيلي، **يهودا فوكس**، قرارا عسكريا يسمح للمستوطنين الإسرائيليين بدخول البؤرة الاستيطانية "حومش" من جديد والبقاء فيها. كما رد القرار العسكري الإسرائيلي الصادر الاستئناف الذي قدمه أصحاب الأراضي الفلسطينيون إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية للمطالبة بإخلاء المستوطنين الإسرائيليين من ومنحهم حق الوصول إلى أراضيهم التي تم اخلائها منذ العام 2005. ومنح القرار العسكري الإسرائيلي أيضا ما يسمى "بمجلس مستوطنات شومرون الإقليمي" سلطة على الأراضي الفلسطينية التي لا تعتبر "ملكية خاصة للفلسطينيين" في المنطقة. وجاءت هذه الخطوة أيضا تماشيا مع قرار الكنيسة الاسرائيلي الصادر في الحادي والعشرين من شهر اذار من العام 2023، والذي اقر، بالقراءتين الثانية والثالثة، "مشروع قانون معدل" يلغي القرار الإسرائيلي الصادر - "أحكام قانون الانسحاب الإسرائيلي للعام 2005 - " ويرفع الحظر عن عودة المستوطنين الإسرائيليين الى المستوطنات الإسرائيلية الأربع شمال الضفة الغربية المحتلة والتي تم اخلاؤها بشكل احادي الجانب وغير قانوني آنذاك، وهي حومش وصانور وجانيم وكاديم.

**** لغرض إقامة دوار مروري، سلطات الاحتلال الإسرائيلي تصدر دونما من الأراضي الفلسطينية في بلدة الخضر في محافظة بيت لحم**

في الثامن عشر من شهر نيسان من العام 2023، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي "أمر بشأن قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة) (رقم (321) 5729-1969" - قرار بشأن استملاك واخذ حق التصرف شارع -3365- إقامة دوار مروري في مقطع "منعطف الركبة". تنفيذ أمر المصادرة رقم (4/98/2) وتضمن الامر العسكري الإسرائيلي: "بموجب صلاحياتي حسب المادة 2 من الأمر بشأن قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة) (رقم (321) 5729-1969 ، الأمر بشأن إقامة الإدارة المدنية يهودا والسامرة) (رقم (947) 5742-1981، وبموجب المادة 4 من قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة) ، رقم 2 لسنة 1953 فيما يلي: قانون الاستملاك". ويستهدف الامر العسكري الإسرائيلي الصادر قطعة ارض مجمل مساحتها 0.968 دونم من أراضي بلدة الخضر في محافظة بيت لحم بهدف إقامة دوار مروري على

الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم 3365 والذي بدوره سوف يخدم البورتين الاستيطانيتين جفعات هاتمار وجفعات هاداجان القائمات بشكل غير قانوني على أراضي بلدتي الخضر وأرطاس في المنطقة.



**** لغرض توسيع الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 5، سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعلن استملاك 42.6 دونما من أراضي محافظة سلفيت**

نشرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الثلاثين من شهر أيار من العام 2023 "أمر بشأن قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة) (رقم (321) 5729 - 1969" - "قرار بشأن استملاك واخذ حق التصرف مبدل طرق بدوئيل رقم /23/03", حيث تضمن الامر العسكري الإسرائيلي التالي: " بموجب صلاحياتي حسب المادة 2 من الأمر بشأن قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة) (رقم (321) 5729 - 1969 - الأمر بشأن إقامة الإدارة المدنية يهودا) والسامرة) (رقم (947 ، 1981-5742، وبموجب المادة 4 من قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة، رقم 2 لسنة 1953. ويستهدف الامر العسكري

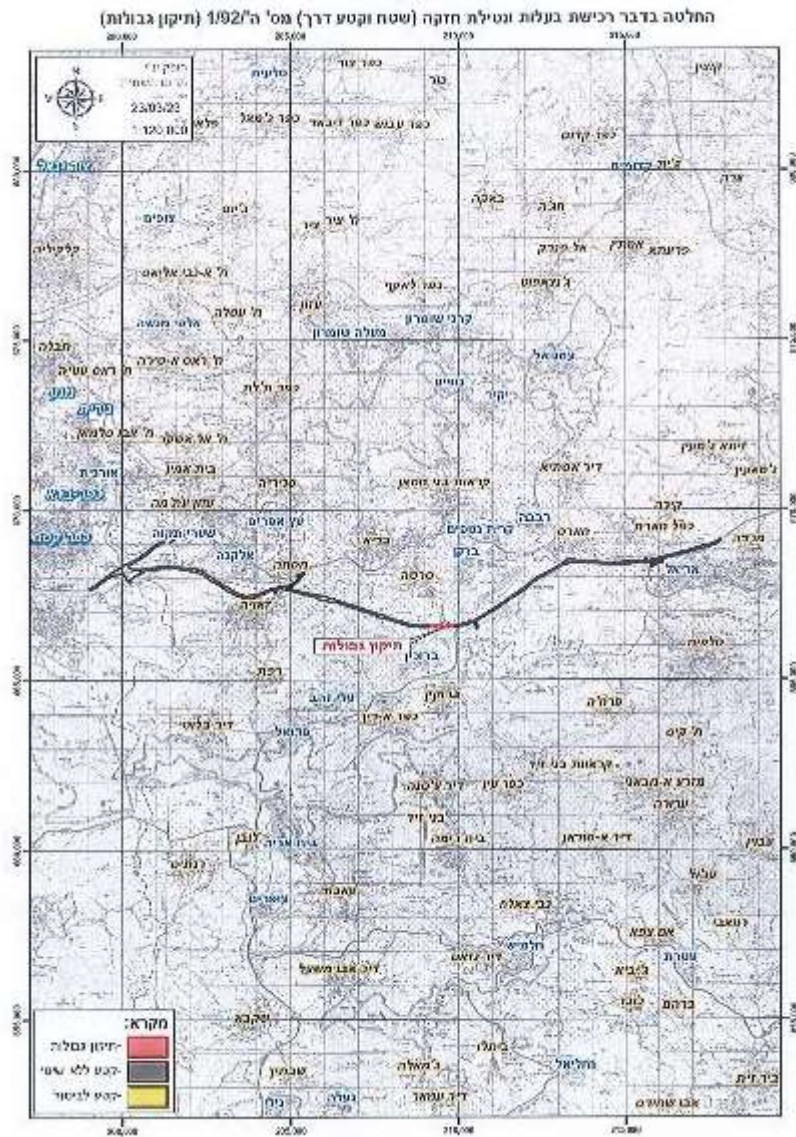
الإسرائيلية قطعة ارض مجمل مساحتها 42.651 دونم تعود لكل من أراضي قرية سرطة، وأراضي قرية برقين في محافظة سلفيت لغرض توسيع مقطعاً من الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 5 والذي يخدم المستوطنات الإسرائيلية القائمة بشكل غير قانوني على أراضي القريتين وعلى وجه الخصوص مستوطنة برقان الصناعية. وتجدر الإشارة الى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اقامت في الأعوام السابقة نفقا أسفل الشارع الالتفافي الإسرائيلي السابق الذكر للاستخدام الفلسطيني فقط بهدف الفصل ما بين الطرق التي يستخدمها الفلسطينيون في المنطقة عن الطرق التي يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون القاطنون في المستوطنات المحيطة بهدف تقليل الاحتكاك بين الطرفين في ذات الوقت ترسيخ الفصل العنصري على الطرق وبالتالي فرض واقع على الأرض الا هو تخصيص طرق خاصة بالمستوطنين وأخرى للمستوطنين.



**** لغرض ربط البؤرة الاستيطانية "مزرعة شهاريث"، قرارا عسكريا يستهدف أكثر من 1500 دونما من الأراضي الفلسطينية في محافظة سلفيت**

أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي في الثلاثين من شهر أيار من العام 2023 أمرا عسكريا جديدا تحت مسمى "أمر بشأن قانون الأراضي استملاك (للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة) رقم (321) 1969-5729، وهو قرار بشأن استملاك جيش الاحتلال الإسرائيلي واخذ حق التصرف بقطعة أرض ومقطع طريق في محافظة سلفيت شمال الضفة الغربية المحتلة. ويحمل القرار العسكري رقم 92/1/هـ (تعديل حدود)، وينص على ما يلي: "بموجب صلاحياتي حسب المادة 2 من الأمر بشأن قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة (يهودا والسامرة) (رقم 321) 1969 5729 وبموجب صلاحياتي وفق المادة 19 من قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة رقم 2 لسنة 1953 (فيما يلي قانون الاستملاك) وبموجب المادة 4 من الأمر بشأن قانون الأراضي، فاني اقرر بهذا على تعديل خريطة الاستملاك التي ارفقت للقرار بشأن استملاك واخذ حق التصرف رقم 92/1/هـ. ويسري القرار العسكري الإسرائيلي الجديد من تاريخ نشره حيث يستهدف قطعة ارض مجمل مساحتها 1,587 دونما تتبع لأراضي قرية سرطة في محافظة سلفيت، وأراضي قرية برقين. ويهدف القرار العسكري الإسرائيلي الجديد بتوسعة الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 505 لربط البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية، "مزرعة شهاريث" الواقعة بمحاذاة الطريق الالتفافي من الناحية الجنوبية، بالطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 505 من خلال التوسعة الجديدة التي يتم العمل عليها في المنطقة. وتجدر الإشارة الى انه في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني من العام 2022 أصدر ما يسمى "بالمسؤول عن املاك الحكومة وأملاك الغائبين" في الضفة الغربية المحتلة اعلانا استهدف 360 دونما من أراضي محافظة سلفيت بذريعة تصنيفها "أملاك غائبين" ونيته بإعطاء اذن بالتخطيط على الأراضي المستهدفة لصالح البؤرة الاستيطانية السابقة الذكر. والجدير بالذكر ان البؤرة الاستيطانية "مزرعة شهاريث" تم اقامتها بشكل غير قانوني في العام 2015 وعلى مدى الأعوام اخذت هذه البؤرة بالتوسع من خلال زيادة عدد الكرفانات التابعة لها في المنطقة هذا بالإضافة الى الاستيلاء على الأراضي المحيطة بها بذريعة استخدامها للأغراض الزراعية .

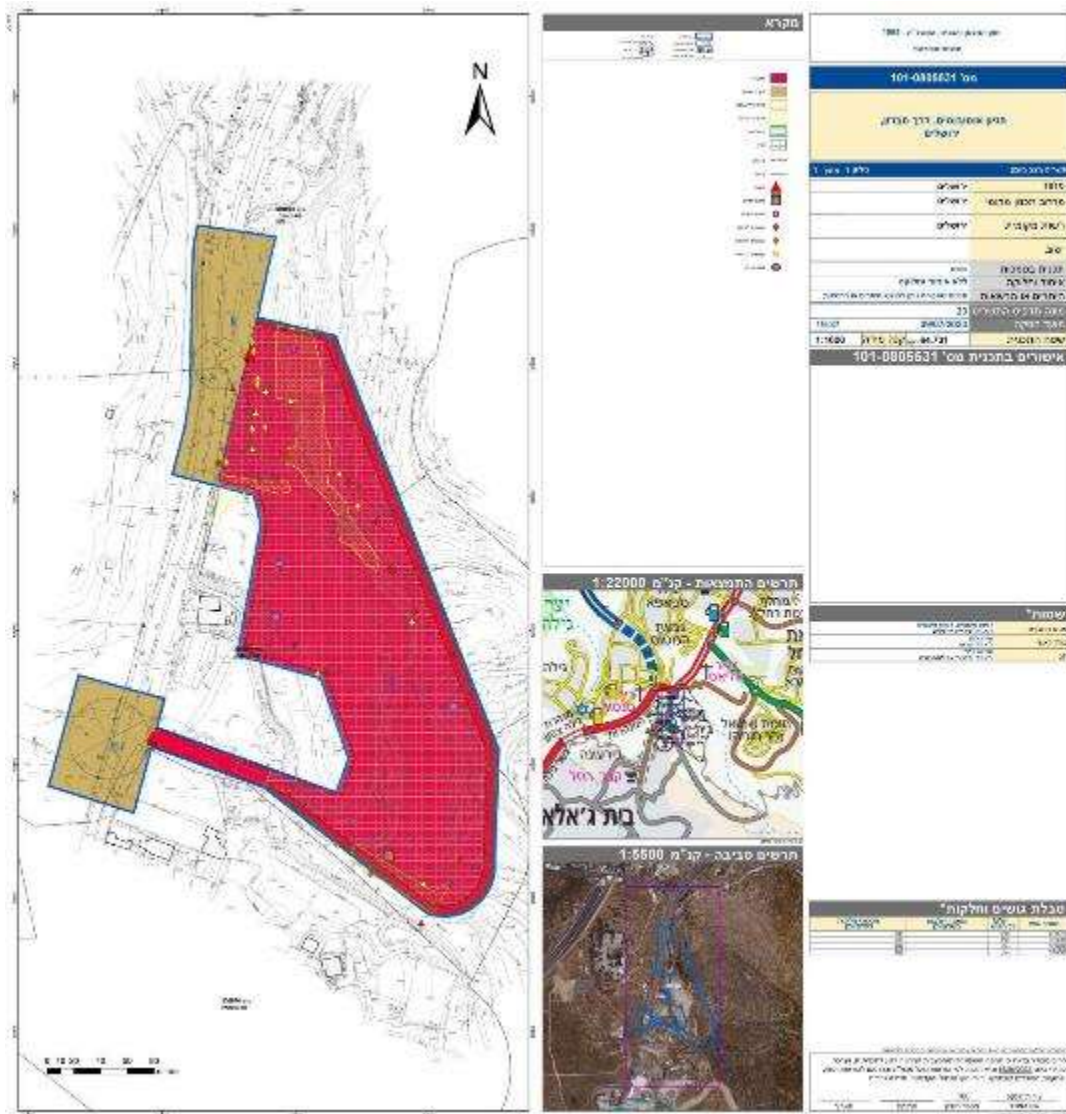
-עזר לעיני הציבור-



**** שלטת الاحتلال الإسرائيلي تصدر 64 دونا شمال مدينة بيت لحم لإقامة موقفا للحافلات**

في السابع من شهر أيلول من العام 2023, صادقت بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة على مخطط استيطاني جديد من شأنه أن يصادر مساحات شاسعة من أراضي مدينة بيت لحم. ويحمل المخطط الاستيطاني الإسرائيلي الجديد رقم 101-0805531 ويأتي بذريعة إنشاء موقف لأنواع الحافلات المختلفة وجميع الخدمات المساندة للموقف من مكاتب وغرف سائقين ومحطات غسل للحافلات ومحطات تزويد الحافلات بالوقود وغرف طاقة ومرافق فنية ذات علاقة. بالإضافة إلى ذلك، يمنح المخطط الاستيطاني الجديد حقوق بناء مواقف للسيارات في المرحلة الثانية من المخطط. وتجدر الإشارة إلى المساحة المستهدفة في المخطط الاستيطاني تبلغ

64.7 دونما من أراضي مدينة بيت لحم والتي تم الاستيلاء عليها وضمها لحدود بلدية القدس بشكل غير قانوني واحادي الجانب في العام 1967 عقب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وتقع الأراضي المستهدفة في المخطط شمال المعبر الإسرائيلي المعروف بـ “معبر راحيل – جيلو 300” الذي اقامته دولة الاحتلال الإسرائيلي شمال مدينة بيت لحم في العام 2005 لتحد من استخدام الفلسطينيين لشارع بيت لحم-القدس المؤدي الى المدينة المقدسة والذي كان يعتبر شارعا حيويا قبل اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول من العام 2000، وأيضاً لقطع التواصل التاريخي والديني والجغرافي بين المدينتين (القدس وبيت لحم).



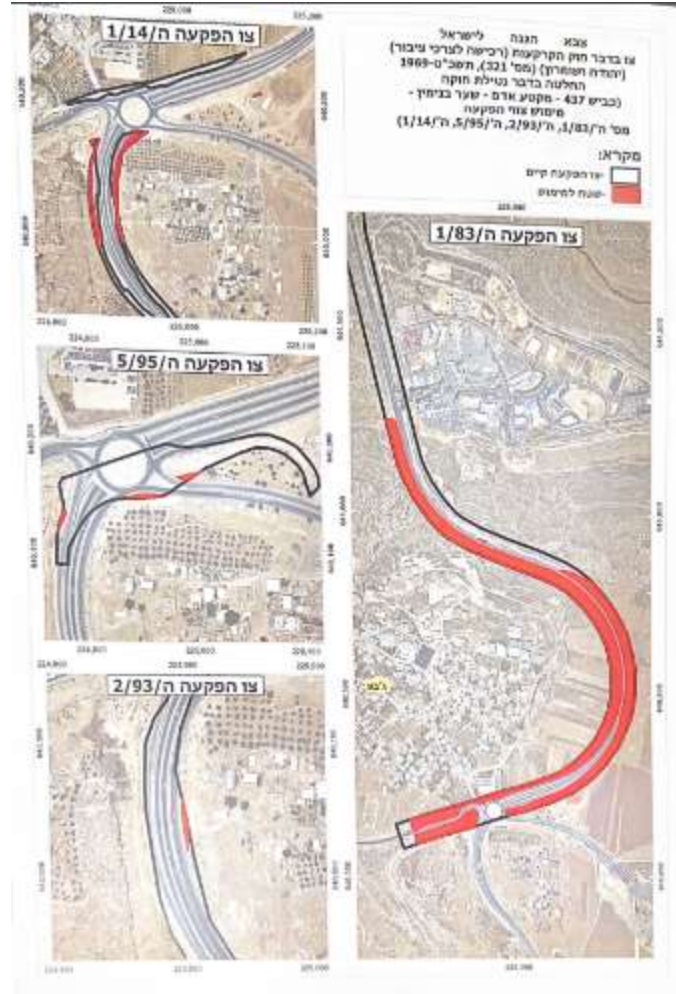
**** إسرائيل تقرر بناء جدار على الحدود الشرقية مع المملكة الأردنية الهاشمية**

أعلن رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي في الثالث من شهر أيلول من العام 2023 عن قراره بناء سياج أمني على طول الحدود الشرقية مع المملكة الأردنية الهاشمية بذريعة "ردع المهاجرين وطالبي اللجوء" من العبور الى دولة الاحتلال دون تصاريح. وجاء إعلان نتنياهو عقب اجتماع المجلس الوزاري الإسرائيلي الذي تم فيه مناقشة الإجراءات التي سيتم اتخاذها من قبل دولة الاحتلال بحق المهاجرين الإريتريين الذين قاموا بحسب ما وصفته دولة الاحتلال "بأعمال شغب" قبل يوم واحد من انعقاد الاجتماع الوزاري. ويرى الفلسطينيون أنفسهم يدفعون ثمن القرارات الإسرائيلية بحق احتجاجات المهاجرين الإريتريين، إذ ان الجدار الذي تنوي دولة الاحتلال الإسرائيلي بناءه على الحدود الشرقية مع الأردن، هو بمثابة فرض المزيد من الحقائق المريرة على الأرض الفلسطينية وسوف تكون له تبعيات خطيرة على جميع الأصعدة. كما ان الحدود الوحيدة لدولة الاحتلال الإسرائيلي مع المملكة الأردنية الهاشمية هي من الشمال والجنوب وليس لدولة الاحتلال الإسرائيلي اية حدود شرقية مع أي دولة أخرى. كما أن الأراضي التي تنوي دولة الاحتلال الإسرائيلي بناء الجدار عليها هي أراضي احتلتها بشكل غير قانوني واحادي الجانب في العام 1967 وما زلت تفرض سيطرتها عليها حتى يومنا هذا وتعزز الاستيلاء عليها من خلال البناء الغير قانوني للمستوطنات (عددها 201) والبؤر الإسرائيلية (عددها 243) وشق الطرق الالتفافية (أكثر من 980 كم) وتخصيص مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية كمناطق أمنية (مناطق عسكرية مغلقة ومناطق اطلاق نار ومناطق الغام) ومناطق محميات طبيعية (704 كم مربع) ومناطق صناعية (23 مستوطنة صناعية إسرائيلية قائمة و 35 أخرى مخطط اقامتها) ومناطق سيادة ونفوذ (9.6% من مساحة الضفة الغربية المحتلة) وغيرها من المسميات الواهية الاسرائيلية.

**** جيش الاحتلال الإسرائيلي يعلن الاستملاك على 76 دونما من أراضي قرية جمع في القدس المحتلة**

أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي في الثامن عشر من شهر تشرين الأول من العام 2023 أمرا عسكريا بشأن قانون الأراضي استملاك للمصلحة العامة (يهودا والسامرة) (رقم (٣٢١) ٥٧٢٩ - ١٩٦٩ - قرار بشأن اخذ حق التصرف شارع رقم ٤٣٧ - مقطع آدم شاعر بنيامين - وهو تنفيذ لأوامر مصادرة إسرائيلية صدرت في وقت سابق وتحمل الارقام التالية: رقم ٥/٨٣/١ امر المصادرة رقم ٥/٩٣/٢، امر المصادرة رقم هـ / ٩٥/٥، امر المصادرة رقم ٥/١٤/١ " حيث انه بموجب الامر العسكري سوف يتم مصادرة قطعة ارض مجمل مساحتها ٧٦,٢٠٤ دونم، والتي تقع في نطاق أوامر المصادرة السابقة الذكر ولكن لم يأخذ حق التصرف بشكل فعلي أي انه لم يتم تنفيذها على الارض، في مقطع من الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم ٤٣٧ بهدف توسيعه- وبالتحديد

بين مفرق طريق مستوطنة جيفع بنيامين (آدم) والمستوطنة الإسرائيلية الصناعية شاعر بنيامين. وتأتي الأراضي المصادرة الى الشرق من قرية جبع الفلسطينية والتي سوف ترسخ الفصل بين الأراضي التابعة للقرية والقرية نفسها.



**** سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستهدف 2500 دونما من الأراضي الفلسطينية غرب البحر الميت وشمال الضفة الغربية بذريعة المحميات الطبيعية**

في الوقت الذي تشن فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي حربا ضروسا على قطاع غزة المحتل، فإنها لا تنتفك عن استهداف الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة (مناطق ج على وجه الخصوص) بمزيد من الأوامر العسكرية بغرض السيطرة عليها للأغراض الاستيطانية المختلفة. ففي الثاني عشر من شهر تشرين الثاني من

العام 2023، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ثلاثة أوامر عسكرية جديدة تستهدف مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة محميات طبيعية ومناطق حرجية. وجاءت الأوامر العسكرية بهدف تعديل حدود لاثنتين من المحميات الطبيعية بالقرب من منطقة البحر الميت. الامر الأول وهو أمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) (رقم 363[2])، 1969-5730 إعلان عن محمية طبيعية “عينوت تسوكيم-عين فشخة” (تعديل حدود): صدر الامر العسكري الإسرائيلي في الثالث من شهر أيلول من العام 2023 الا انه لم يتم نشره رسميا على المواقع الرسمية الإسرائيلية الا بتاريخ الثامن من شهر تشرين أول من العام 2023. ويستهدف الامر العسكري ما مساحته 8857.7 دونما من الأراضي الفلسطينية الواقعة الى الغرب من منطقة البحر الميت، ابتداء من مستوطنة افينات الإسرائيلية، صعودا باتجاه الشمال، بمحاذاة الشارع الالتفافي رقم 90 من الجهة الشرقية. وبحسب الامر العسكري، فان المنطقة المستهدفة تم إعلانها رسميا “كمحيمة طبيعية” لتتضم الى مجموعة الإعلانات الإسرائيلية الرسمية السابقة التي استهدفت مناطق أخرى في الضفة الغربية المحتلة لذات الغرض بفعل الامر العسكري الإسرائيلي رقم 363 للعام 1969. وتجدر الإشارة الى أن الامر العسكري الصادر هو بمثابة “تعديل حدود” لأمر عسكري إسرائيلي صدر في 22 حزيران من العام 1988 والذي نص آنذاك على تحويل ما مساحته 3,816 دونما فقط من الأراضي الفلسطينية الى منطقة محميات طبيعية. وعليه فان التعديل الجديد يستهدف 5041.2 دونما من الأراضي الفلسطينية اضافة عن تلك التي تم استهدافها في العام 1988, أما عن الامر العسكري الإسرائيلي الثاني وهو أمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) (رقم 363[3])، 1969-5730 إعلان عن محمية طبيعية “قمران” (تعديل حدود) حيث صدر في الثالث من شهر أيلول من العام 2023 الا انه لم يتم الإعلان عنه رسميا للامة الا في تاريخ الثامن من شهر تشرين أول من العام 2023. حيث يستهدف 409.8 دونما من الأراضي الفلسطينية بذريعة انها محمية طبيعية الى الغرب من منطقة البحر الميت، جنوب مستوطنة كاليا الإسرائيلية. وبحسب الامر العسكري، فان المنطقة المستهدفة تم إعلانها رسميا “كمحيمة طبيعية” لتتضم أيضا الى مجموعة الإعلانات الإسرائيلية الرسمية الأخرى بفعل الامر العسكري الإسرائيلي رقم 363 للعام 1969. أما عن الامر العسكري الثالث، وهو أمر بشأن قانون الحراج والغابات (يهودا والسامرة) (رقم 306)، 1969-5729 (اعلان عن غابة محمية (غابة دوتان) والذي يستهدف مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية التي تتوسط مستوطنتي ميفو دوتان وحرميش الإسرائيليتين في محافظة جنين تقدر بحوالي 1212 دونما من الأراضي الفلسطينية. وتم اصدار الامر العسكري في السابع عشر من شهر اب من العام 2023 الا انه لم يتم نشره للامة الا بتاريخ الثامن من شهر تشرين أول من العام 2023.

في الختام

تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي حصارا مشددا على قطاع غزة منذ العام 2007، والذي قيد بشكل كبير حركة المواطنين الفلسطينيين من وإلى القطاع المحتل بل وحتى قيد حركة مرور البضائع والمعدات، وأثر بشكل كبير على الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين. وشهد قطاع غزة على مدى الأعوام الماضية العديد من الهجمات الإسرائيلية التي أسفرت عن وقوع خسائر كبيرة بين المدنيين الفلسطينيين وتدمير للبنية التحتية بمختلف أشكالها والمصادر الطبيعية. وبسبب الهجمات الإسرائيلية المتتالية، أصبح قطاع غزة المحتل يواجه تحديات إنسانية وصحية وبيئية خطيرة، بما في ذلك الوصول المحدود إلى المياه النظيفة وتفاقم أزمة انقطاع التيار الكهربائي في القطاع بفعل تقليص دولة الاحتلال الإسرائيلي كميات الوقود اللازمة لتشغيل محطة التوليد الوحيدة في القطاع هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وانهيار النظام الصحي في ظل الهجمات والاعتداءات المتكررة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

ان ما يشهده قطاع غزة المحتل خلال الشهرين الماضيين يأتي منافيا وبشكل كبير لما تنص عليه القوانين الدولية والإنسانية والتي تجعل من حق الفلسطينيين في الحصول على حياة كريمة وبيئة آمنة صحية ومتوازنة مستحيلا.